

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تشرين الثاني 2017

في تشرين الثاني 2017، تراجعت معظم مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الشهر الذي سبق. وقد شهد الوضع النقدي في الشهر المذكور ضغطاً على إثر إعلان رئيس الحكومة استقالته، إذ ازداد الطلب على الدولار وارتفع معدل دولرة الودائع إلى 68,5%، كما ازداد معدل الفائدة بالليرة بين المصارف (Interbank rate)، وتراجعت الودائع الإجمالية، إنّما بقي الوضع ممسوكاً بفضل الإجراءات التي اتخذها مصرف لبنان بالتعاون والتنسيق مع المصارف. وتجدر الإشارة إلى أنه في تشرين الثاني 2017، جرت عملية استبدال سندات خزينة بالعملة اللبنانية يحملها مصرف لبنان بقيمة 2562 مليار ليرة لبنانية بسندات خزينة جديدة بالدولار الأميركي (Eurobonds) بقيمة ذاتها (1,7 مليار دولار). على الصعيد المصرفي، ارتفع إجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة بسيطة (0,2%) في تشرين الثاني 2017، ليبلغ معدّل الزيادة 5,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل نمو بنسبة أعلى بلغت 8% في الفترة ذاتها من العام 2016. وفي حين بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة في تشرين الثاني 2017، ارتفعت معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة بالمقارنة مع الشهر الذي سبق في موازاة التطورات الحاصلة. على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية السائلة بالعملة الأجنبية 35,7 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2017، وهي تشكّل دعامة أساسية للإستقرار النقدي.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في تشرين الثاني 2017، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5567 مليون دولار مقابل 6140 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5652 مليون دولار في تشرين الثاني 2016. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 0,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016 وتراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 68,5% في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2017 مقابل 71,1% في الفترة المماثلة من العام 2016، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
					الشيكات بالليرة
6,7+	4171	3910	3750	3657	- العدد (آلاف)
8,5+	29465	27153	25635	24941	- القيمة (مليار ليرة)
1,7+	7064	6945	6836	6820	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
5,7-	6962	7386	7667	8180	- العدد (آلاف)
4,1-	42451	44280	46580	51656	- القيمة (مليون دولار)
1,7+	6098	5995	6075	6315	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
0,5-	93460	93905	95854	102812	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,0+	8395	8313	8396	8686	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	62,5	65,4	67,2	69,1	- العدد
	68,5	71,1	73,3	75,7	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2017، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1726 مليون دولار مقابل 1690 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1450 مليون دولار في تشرين الثاني 2016. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة 0,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 1,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 19,5% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,2%)، ثمّ معدّات النقل (9,9%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,3%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 9,9% من مجموع الواردات، تلتها إيطاليا (9,4%)، ثمّ اليونان (7,3%)، فألمانيا (6,5%)، ثمّ الولايات المتّحدة الأميركيّة (6,1%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
0,8+	17304	17169	16227	18845	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الثاني 2017، بلغت قيمة الصادرات السلعية 229 مليون دولار، مقابل 252 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و247 مليون دولار في تشرين الثاني 2016. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، تراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 5,0% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 20,6% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (16,1%)، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (11,7%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (11,3%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,2%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 11,3% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها كلّ من الإمارات العربية المتحدة وسورية (8,8%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (8,4%)، فالعراق (6,1%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
5,0-	2595	2732	2716	3045	الصادرات السلعية (مليون دولار) المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2017، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 1497 مليون دولار مقابل عجز قدره 1438 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1203 ملايين دولار في تشرين الثاني 2016. وبلغ العجز في الميزان التجاري 14709 ملايين دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل عجز أدنى بقليل بلغت قيمته 14437 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

- في تشرين الثاني 2017، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بسيطاً بحوالي 68 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 888 مليون دولار في الشهر الذي سبق وارتفاعها بقيمة 453 مليون دولار في تشرين الثاني 2016. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 1010 ملايين دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 328 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني 2017، تراجعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 727 ألف متر مربع (م) مقابل 1026 ألف م² في الشهر الذي سبق و1185 ألف م² في تشرين الثاني 2016. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، تراجعت تراخيص مساحات البناء بنسبة 2,0% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2014-2017

نسبة التغيّر، % 2016/2017	2017	2016	2015	2014	
2,0-	11105	11330	11260	12560	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني 2017، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 95,6 مليار ليرة مقابل 108,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و76,2 ملياراً في تشرين الثاني 2016. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، فقد ازدادت هذه الرسوم بنسبة 21,5% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 447 ألف طن في تشرين الثاني 2017 مقابل 488 ألف طن في الشهر الذي سبقه و527 ألف طن في تشرين الثاني 2016. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، تراجمت هذه الكمّيات بنسبة 4,6% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني 2017، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5452 رحلة وعدد الركاب القادمين 286028 شخصاً والمغادرين 306536 شخصاً والعاشرين 326 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 5127 طناً مقابل 3791 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، وبالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2016، ارتفعت كلّ من حركة القادمين بنسبة 8,9% وحركة المغادرين بنسبة 8,3% وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 14,2%، كما ازداد عدد الرحلات بنسبة 0,6%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2016 و2017

التغيّر، %	2017	2016	
0,6+	65564	65202	حركة الطائرات (عدد)
	35,2	34,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,9+	3770065	3463398	حركة القادمين (عدد)
	35,8	35,9	منها: حصّة الميديل ايست، %
8,3+	3834284	3540614	حركة المغادرين (عدد)
	35,6	35,4	منها: حصّة الميديل ايست، %
43,6-	4630	8210	حركة العاشرين (عدد)
14,2+	88364	77404	حركة شحن البضائع (طن)
	27,0	27,9	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني 2017 ، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 163 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 718161 طناً والمشحونة 97787 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 24494 مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2016، ارتفع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة 4,2% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 2,9% ، في حين تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 6,5% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 2,6%.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2017، تراجعت حركة بورصة بيروت وبلغ عدد الأسهم المتداولة 3450710 أسهم قيمتها 43,6 مليون دولار مقابل تداول 8915465 سهماً قيمتها الإجمالية 78,7 مليون دولار في تشرين الأول الماضي (6376852 سهماً بقيمة 49 مليون دولار في تشرين الثاني 2016). وانخفضت قيمة الرسمة السوقية إلى 10872 مليون دولار مقابل 11273 مليوناً (11947 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. وفي تشرين الثاني 2017، استحوذ القطاع المصرفي بنسبة 66,3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلتها شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 31,7% والقطاع الصناعي بنسبة 2%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2016 و2017، يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 102,7 مليون سهم إلى 71,9 مليوناً.
- انخفاض قيمة الأسهم المتداولة من 850,2 مليون دولار إلى 636,3 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في أيلول 2017، بلغ العجز العام الإجمالي 928 مليار ليرة مقابل عجز بمقدار 790 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 937 مليار ليرة في أيلول 2016). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2016 و2017 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11344 مليار ليرة إلى 12671 ملياراً، أي بمقدار 1327 مليار ليرة وبنسبة 11,7%. ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية (+1485 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+119 مليار ليرة)، فيما انخفضت الإيرادات غير الضريبية (-278 مليار ليرة). وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية يعود بشكل رئيسي إلى الضريبة على الدخل (+1114 مليار ليرة) ومعظم مصدرها الضريبة الاستثنائية (الأرباح) التي دفعتها المصارف للخزينة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 16092 مليار ليرة إلى 15691 ملياراً، أي بقيمة 401 مليار ليرة وبنسبة 2,5%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأولية خارج خدمة الدين العام من 10888 مليار ليرة في فترة كانون الثاني - أيلول 2016 إلى 10215 ملياراً في فترة كانون الثاني - أيلول 2017 والنتيجة بشكل أساسي من تراجع التحويلات إلى البلديات (-832 مليار ليرة) علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ارتفعت بقيمة

397 مليار ليرة. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت بقيمة 272 مليار ليرة (من 5204 مليارات ليرة إلى 5476 ملياراً).

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 4748 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 إلى 3020 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2017 وانخفضت نسبته من 29,5% من مجموع المدفوعات إلى 19,2% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً كبيراً بمقدار 2456 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2017 مقابل فائض أدنى مقداره 456 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المدفوعات الإجمالية في حين تراجع قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2016 و2017.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2-أيلول 2017	ك 2-أيلول 2016	
34,9	32,3	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
43,2	45,9	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2017، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 72383 مليار ليرة من 73223 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (69347 ملياراً في نهاية العام 2016). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 3036 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017.

وفي تشرين الثاني 2017، طرأ تغيير على محفظة سندات الخزينة بالليرة إذ جرت عملية استبدال لسندات خزينة بالعملة اللبنانية بقيمة 2562 مليار ليرة لبنانية يحملها مصرف لبنان بما يوازيها (1,7 مليار دولار) من سندات خزينة جديدة بالدولار الأميركي (Eurobonds). كما اكتتب مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة بقيمة 1500 مليار ليرة لمدة 24 شهراً بفائدة 1%.

كما أصدرت وزارة المالية في تشرين الثاني 2017 سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 201 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 451 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من فئة 5 سنوات وما دون.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	0,31	4,44	16,42	2,64	21,17	22,30	20,74	7,51	3,45	0,64	0,38	ك 1 2016
100,00	0,29	4,20	20,10	2,50	22,67	22,78	14,58	8,22	2,48	1,43	0,75	ت 1 2017
100,0	0,30	4,25	20,95	2,53	20,46	23,10	13,66	10,21	2,61	1,37	0,54	ت 2 2017

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بسبب التغيرات التي حصلت في محفظة سندات الخزينة بالليرة، طرأ تغيير بسيط في حصة الفئات من المجموع، فارتفعت حصة كل من فئتي 24 شهراً و60 شهراً مقابل تراجع حصة السبع سنوات فيما سُجّلت تغيرات أقل أهمية بالنسبة إلى الفئات الأخرى.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 73546 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2017 مقابل 74378 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (-832 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت 2 2017	ت 1 2017	ك أول 2016	
28369	28386	29363	المصارف
%38,6	%38,2	%41,8	الحصة من المجموع
34077	34945	30150	مصرف لبنان
%46,3	%47,0	%42,9	الحصة من المجموع
534	538	548	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,8	الحصة من المجموع
9031	8941	8718	المؤسسات العامة
%12,3	%12,0	%12,4	الحصة من المجموع
1535	1568	1531	الجمهور
%2,1	%2,1	%2,1	الحصة من المجموع
73546	74378	70310	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ارتفعت قليلاً حصة كل من المصارف والمؤسسات العامة من مجموع محفظة السندات بالليرة مقابل تراجع بسيط في حصة مصرف لبنان، فيما استقرت حصة كل من الجمهور والمؤسسات المالية.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني 2017، ارتفعت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) إلى ما يوازي 28144 مليون دولار مقابل ما يوازي 26676 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و26030 مليون دولار في نهاية العام 2016. وفي نهاية تشرين الثاني 2017، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 14304 ملايين دولار (أي ما نسبته 50,8% من مجموع المحفظة) مقابل 14671 مليون دولار (أي ما نسبته 55,0% من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق و15383 مليون دولار (أي ما نسبته 59,1% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2016.

الدين العام

في نهاية تشرين الثاني 2017، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 119640 مليار ليرة (أي ما يعادل 79,4 مليار دولار) مقابل 118299 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (112910 مليارات ليرة في نهاية العام 2016). وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 6730 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل زيادة أدنى قدرها 6348 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2016.

ونج ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2017 من ارتفاع كلّ من الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 3494 مليار ليرة (2318 مليون دولار) والدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة (+ 3236 مليار ليرة). يُذكر أن وزارة المالية عمدت في تشرين الثاني 2017 إلى استبدال حوالي 1,7 مليار دولار من محفظة مصرف لبنان بسندات خزينة بالليرة إلى سندات يوروبندز.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 105184 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2017، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 6,6% قياساً على نهاية العام 2016.

وفي نهاية تشرين الثاني 2017، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 73764 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,7% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 45876 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 38,3% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بلغت حصة المصارف 38,8% في نهاية تشرين الثاني 2017 مقابل 46,2% لمصرف لبنان و15,0% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2017	ت 2017	ك أول 2016	
38,8	38,3	41,9	المصارف في لبنان
46,2	46,8	42,8	مصرف لبنان
15,0	14,8	15,3	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2017	ت 2017	ك أول 2016	
2,8	3,1	3,2	الحكومات
0,0	0,0	0,1	قروض باريس-2
4,4	4,6	3,7	المؤسسات المتعددة الأطراف
92,5	92,0	92,6	سندات يوروبندز
0,3	0,3	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الثاني 2017، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 325934 مليار ليرة (ما يوازي 216,2 مليار دولار)، مقابل 325303 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و307999 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (302938 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وارتفع إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 5,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 8,0% في الفترة ذاتها من العام 2016.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2017، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 257788 مليار ليرة (ما يوازي 171,0 مليار دولار)، وشكّلت 79,1% من إجمالي المطلوبات نتيجةً للأزمة الحكومية وذلك من 261572 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل 250918 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (245615 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 2,7% فقط في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,1% في الفترة ذاتها من العام 2016.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 68,51% في نهاية تشرين الثاني 2017 مقابل 67,27% في نهاية الشهر الذي سبقه و65,82% في نهاية العام 2016 (65,30% في نهاية تشرين الثاني 2016).

- في نهاية تشرين الثاني 2017، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 199657 مليار ليرة وشكّلت 61,3% من إجمالي المطلوبات وذلك من 201858 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل 193765 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (190102 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,0% فقط في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,3% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 5,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 8,6%. وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 63,54% في نهاية تشرين الثاني 2017 مقابل 61,77% في نهاية الشهر الذي سبقه و60,31% في نهاية العام 2016 (59,74% في نهاية تشرين الثاني 2016).

وفي نهاية تشرين الثاني 2017، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 34367 مليون دولار وذلك من 35498 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل 33961 مليون دولار في نهاية العام 2016 (33090 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2016). وارتفعت هذه الودائع بنسبة

1,2% فقط في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل ارتفاعها بنسبة 3,9% في الفترة ذاتها من العام 2016.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2017، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 7668 مليون دولار مقابل 7454 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6280 مليون دولار في نهاية العام 2016 (6525 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2016).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2017، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 28133 مليار ليرة (18,7 مليار دولار) مقابل 28117 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و27497 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (26761 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016)، وشكّلت 8,6% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,3% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 2,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,5% في الفترة ذاتها من العام 2016.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني 2017، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 152362 مليار ليرة مقابل 151781 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و134612 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (132499 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 13,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 24,6% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2017، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 80551 مليار ليرة أو ما يعادل 53434 مليون دولار، مقابل 53207 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و51040 مليون دولار في نهاية العام 2016 (50692 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2016). وازدادت هذه التسليفات بنسبة 4,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 5,5% في الفترة ذاتها من العام 2016.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الثاني 2017، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 49539 مليار ليرة، مقابل 50280 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و52344 مليار ليرة في نهاية العام

2016 (52339 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 5,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 8,2% في الفترة ذاتها من العام 2016. وفي التفصيل، انخفضت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1177 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 لتبلغ 27976 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2017، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1628 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 21563 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الثاني 2017، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 22293 مليون دولار مقابل 22099 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23100 مليون دولار في نهاية العام 2016 (21325 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2016). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 3,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل تراجعها بنسبة 10,4% في الفترة ذاتها من العام 2016.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الثاني 2017، تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 206519 مليار ليرة من 209058 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل 200192 مليار ليرة في نهاية العام 2016 (196028 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2016). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 3,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,2% في الفترة ذاتها من العام 2016. من جهة أخرى، ارتفع معدل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 62,07% في نهاية تشرين الثاني 2017 مقابل 60,29% في نهاية الشهر الذي سبقه و58,83% في نهاية العام 2016 (58,38% في نهاية تشرين الثاني 2016). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 6327 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1745 مليار ليرة (ما يعادل 1158 مليون دولار). وجاء ذلك نتيجة ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1861 مليار ليرة (1235 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، إنّما قابله تراجع أكبر في الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 3607 مليارات ليرة (ما يعادل 2392 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 693 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1964 مليار ليرة.

- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3785 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع التسليفات بالليرة بما مقداره 3597 مليار ليرة، وارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 188 مليار ليرة (حوالي 125 مليون دولار).

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 5559 مليار ليرة.
وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 0,5%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 5,0%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2017، انخفضت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,78% مقابل 6,90% في نهاية الشهر الذي سبق (6,92% في نهاية كانون الأول 2016)، فيما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1387 يوماً (3,81 سنوات) مقابل 1365 يوماً (3,75 سنوات) في نهاية تشرين الأول الماضي (1269 يوماً أو 3,49 سنوات في نهاية العام 2016).

ويُعزى هذا التطور إلى عملية استبدال سندات خزينة بالليرة من محفظة مصرف لبنان تمّ إصدارها بين العامين 2011 و2017 وتستحقّ بين العامين 2018 و2025، منها 2000 مليار ليرة تستحقّ في العامين 2018 و2019. كما اكتتب مصرف لبنان بسندات بقيمة 1500 مليار ليرة من فئة 24 شهراً بفائدة 1%.

على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة خلال شهر تشرين الثاني 2017، لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,74% لفئة الخمس سنوات، 7,08% لفئة السبع سنوات و7,46% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الثاني 2017، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,48% مقابل 6,44% في نهاية الشهر الذي سبق (6,46% في نهاية العام 2016)، كما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 7,12 سنوات مقابل 6,86 سنوات (6,19 سنوات) في نهاية الفترات على التوالي. ويعود هذا التطور إلى عملية الاستبدال التي أنجزتها وزارة المالية في 20 تشرين الثاني 2017، لسندات خزينة بالليرة اللبنانية بقيمة 2562 مليار ليرة يحملها مصرف لبنان بما يوازيها 1,7 مليار دولار من سندات خزينة جديدة بالدولار (Eurobonds). وتوزّعت سندات اليوروبندز الجديدة على شطرتين: سندات بقيمة مليار دولار تستحقّ في 20 تشرين الثاني 2031 بفائدة 7,15% وسندات بقيمة 700 مليون دولار تستحقّ

في 20 آذار 2028 بفائدة 7%. يُذكر أن سندات يوروبندز بقيمة 775 مليون دولار بفائدة 5% كانت استحققت في تشرين الأول 2017.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني 2017، ارتفع متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية بواقع 32 نقطة أساس إلى 5,88% مقابل 5,56% في الشهر الذي سبق (5,54% في تشرين الثاني 2016)، فيما انخفض متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة بواقع 26 نقطة أساس إلى 7,98% مقابل 8,24% (8,26%) في الأشهر الثلاثة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2017، ارتفع متوسط الفائدة المثقلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 69,06% مقابل 4,29% في الشهر الذي سبق (3,00% في تشرين الثاني 2016). تجدر الإشارة إلى أن معدل الفائدة على الودائع بين المصارف ارتفع بشكل ملحوظ خلال تشرين الثاني 2017 نتيجة تزايد الطلب على التحويل إلى الدولار على إثر إعلان رئيس الحكومة استقالته، وراوح بين 4% كحدّ أدنى ووصل إلى 125% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

ت 2017 2	ت 2017 1	ت 2016 2	
5,88	5,56	5,54	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,98	8,24	8,26	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
69,06	4,29	3,00	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني 2017، ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,80% مقابل 3,72% في الشهر الذي سبق (3,48% في تشرين الثاني 2016)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار بواقع 7 نقاط أساس إلى 7,32% مقابل 7,39% في الشهر الذي سبق (7,16%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2017، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 1,43% مقابل 1,36% في الشهر الذي سبق (0,91% في تشرين الثاني 2016).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ت 2 2017	ت 1 2017	ت 2 2016	
3,80	3,72	3,48	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,32	7,39	7,16	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,43	1,36	0,91	متوسط معدل ليور ثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الثاني 2017، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع، علماً أن تداوله كان يتمّ عند مستويات أعلى نظراً لزيادة الطلب على الدولار. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الحادي عشر من العام 2017.

على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 36769 مليون دولار في نهاية تشرين الأول إلى 35688 مليوناً في نهاية تشرين الثاني 2017. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بمقدار 1660 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقابل زيادة أعلى بلغت قيمتها 3737 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2016.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني 2017، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,5% قياساً على الشهر الذي سبق، لتصبح نسبة ارتفاعه 2,3% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2017 مع متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2016، يكون قد سجّل انخفاضاً بسيطاً بنسبة 0,24%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,6% في تشرين الثاني 2017 قياساً على الشهر الذي سبق، لتكون نسبة ارتفاعه 4,1% قياساً على كانون الأول 2016. وعند مقارنة متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في تشرين الثاني 2017 بالمقارنة مع متوسطه في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في تشرين الثاني 2016، يكون هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة 4,3%.

